ملخص بحث

((فوق الدولة - الشركات متعددة الجنسيات في مصر))

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،

الناشر: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - طبعة 2015
بحسب موقعهم هى مؤسسة قانونية مصرية غير حكومية تنطلق من قيم العدالة والحرية والمساواة وتعمل بالأساس على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ورؤيتها بتعمل انها تتفاعل مع الحركات الاجتماعية في مصر من أجل ان يصبح مجتمعنا خالي من كل أشكال القهر والفقر والتمييز أو الظلم الاجتماعي.

ولها العديد من التقارير التي توضح فساد قطاع الأعمال العام ومدى فعالية قوانين الإستثمار والتجارة ومتابعة النقابات العمالية وغيره.

موقع المركز
https://ecesr.org/

قبل ما نتكلم عن البحث لازم نفهم ما معنى:
الشركات متعددة الجنسيات (بالإنجليزية: Multinational Enterprise)

هى شركات تخضع في ملكيتها تحت سيطرة جنسيات متعددة حول العالم، بحيث يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة أيضاً، وتمارس هذه الشركات نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبية المختلفة، على الرغم من أن استيراتيجياتها وخططها وسياساتِها تكون موجهة للعمل في دولة معينة فيما تعرف باسم الدولة الأمّ، ولكن يتجاوز عمل هذه الشركات الحدود الوطنية الإقليمية للدولة الأمّ، ويتسع لدول أخرى تُعرف باسم الدول المضيفة.

معاهدات الاستثمار الثنائية (بالإنجليزية: Bilateral Investment treaties)

هي اتفاقيات تفرض بنودا وشروطا لضبط الاستثمار وتنظيمه بين دولتين.

المقدمة

ابتدأ البحث بمقدمة بيتحدث فيها أن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والاتفاقات الدولية للتجارة والإستثمار تضع من القيود والمحددات المرتبطة بالبنية الاقتصادية للدولة، التي تجعل الكثير من الدول غير قادرة على الالتزام بمسؤولياتها الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان.
بالاضافة لغياب آليات إخضاع الكيانات تلك للمساءلة لإعطاءها ضمانات قائمة بذاتها «لحماية الاستثمار» والسماح للمستثمرين الأجانب عامة والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص بالافلات من العقاب الناتج عن أفعال غير قانونية.
وفي هذه الأثناء انضمت حكومات إلى معاهدات استثمار ثنائية واتفاقات متعددة الأطراف للتجارة والاستثمار توفر حصانة فعلية للمستثمرين ومخرجا عمليا للشركات متعددة الجنسيات إذا خرقت القوانين المحلية، بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان.

وفي مصر ذهبت الدولة خطوة أبعد، حيث تمكنت الدولة من مراجعة قوانين الاستثمار بهدف منح الحصانة للشركات خاصة عن طريق ضمان عدم تمكن المواطنين من مقاضاتها في المحاكم المصرية على ادعاءات الفساد، وضمان تعامل هيئة الاستثمار مع «الجرائم الاقتصادية» مثل السرقة والفساد والرشوة بعيدا عن نظام المحاكم.

وقد أدى ذلك بدوره إلى فرض الإفلات من العقاب على الفساد المنهجي واسع النطاق في مصر، ويستمر في تكلفة مصر مليارات الدولارات سنويا كان يمكن أن تصرف بشكل أفضل على التنمية وتوفير الخدمات الجيدة. ويستمر إطار الإستثمار الحالي في مصر في محاباة مصالح الشركات متعددة الجنسيات على حساب مصالح الشعب. وهذا ما سوف نتحدث عنه.

الإطار القانوني للاستثمار

يتضمن الإطار التشريعي للاستثمار في مصر عدة خواص تعكس قواعد منظمة التجارة العالمية وأحكام معاهدات الاستثمار الثنائية.

أولا، لا يوجد تفرقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي، أو بمعنى اخر تمنح مصر المعاملة المحلية للمستثمرين الأجانب، وينعكس ذلك على سبيل المثال من خلال عدم قدرة مصر على دعم الطاقة للمؤسسات المحلية الصغيرة بدون تقديمها نفس الدعم للشركات الكبرى متعددة الجنسيات. وباستثناء أنشطة الاستيراد و نشاط الوكالة التجارية"، يسمح للمستثمر الأجنبي بتأسيس شركة تمويل للعمل في أي نشاط تجاري بدون أي قيود وبدون الحاجة لمشاركة رأسمال مصري للملكية". ولا يوجد كذلك أية قيود على ملكية الشركات للعقارات أو الأراضي بغض النظر عن جنسيتها، باستثناء في سيناء وبعض المناطق الحدودية.

ثانيا ، تم تعديل الإطار الاستثماري لتوفرالمزيد من الحصانة للمستثمرين الأجانب بحرمان المصريين من الحق في التقاضي للصالح العام والحق في الدفاع عن الأموال والأصول العامة .وعوضا عن بناء إطار تشريعي لمكافحة الفساد، قامت الحكومات المتتابعة بعد الثورة بتعديل التشريعات القائمة بطريقة تيسر الفساد، بل وتتجاوز أحكام القضاء المصري .وعلى سبيل المثال، تنقل تعديلات ((قانون التصالح مع المستثمرين)) ، الصادر بموجب القانون رقم 8 لسنة 1997 والمعدل بموجب القانون رقم 4 لسنة 2012 مسؤولية التصالح مع المستثمرين من القضاء إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وهو ما يحرم فعليا محاكم الجنايات المصرية من ولايتها على قضايا الفساد والسرقة واختلاس الأموال العامة التي يتورط فيها كل من يحمل لقب ((مستثمر))، وهي سمة تتشابه كثيرا مع شروط معاهدات الاستثمار الثنائية.

الشركات متعددة الجنسيات قائدة وشريكة لانتهاكات حقوق الإنسان

يظل مدى خضوع الشركات متعددة الجنسيات لالتزامات حقوق الإنسان معتمدا على الالتزام التطوعي بالقوانين بدلا من كونه التزاما قانونيا إجباريا، وهي ظاهرة ثبت عدم كفايتها في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات متعددة الجنسيات، حيث أنها تحرم ضحايا الأنشطة الضارة للشركات من الحصول عى الحماية القانونية والتعويض.

انتهاكات مستمرة وحالات واضحة للإفلات من العقاب :

ومن المنتهكين لحقوق العمل شركة كارجيل، وهي شركة عملاقة متعددة الجنسيات للأغذية الزراعية مقرها الولايات المتحدة. ففي خضم نزاع حول توزيع المشاركة في الربح على الموظفين، قام العاملون بالشركة الوطنية للزيوت النباتية التي تملكها كارجيل ومقرها الإسكندرية بتشكيل اتحادهم في الأول من مارس 2012.

وقد جلب ذلك نتائج مرضية للعمال، لكنه انتهى في أغسطس 2013 عندما أتت إدارة جديدة وأعلنت بطلان اتفاق الإدارة السابقة وطبقت سياسيات جديـدة للموظفين.

وقد تبع ذلك سلسلة من حالات التحرش بالموظفين ومراجعات للبحث عن انتهاكات صغرى وتهديدات مستمرة بالتسريـح. وبعد أربعة أشهر أدت بيئة العمل التي تتزايد سوءا بالعمال إلى القيام باعتصام، وكان رد فعل الإدارة على ذلك أن أحالت 84 عاملا (من 122) إلى عطلة ممتدة. الاعتصام لمدة ثمانية أيام أخرى، حتى تم الاستعانة ببلطجية ومعهم واستمر كلاب لإزالة العمال بالقوة. وقد أعيد فتح المصنع في 13 يناير 2014 بعد تعيين عمالة بديلة. أما العمال فقد استمروا في اعتصامهم في ساحة انتظار السيارات بالشركة رغم منعهم من العودة لأعمالهم. وقد صدرت خطابات تسريح للعمال من كارجيل ردا على ذلك واستخفافا بالقانون" .

الممارسات المعتادة لتفادي الضرائب في مصر :

وتقدر شبكة العدالة الضريبية أن خسائر مصر الناتجة عن التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي تبلغ حوالي 68 مليار جنيه مصري كل عام .وحسب وزارة الاستثمار، فإن الاستثمارات في مصر من الملاذات الضريبية حتى شهر أبريل من العام الماضي بلغت ما مجموعه 38 مليار جنيه مصري، ولا يشمل ذلك الرقم الملاذات الضريبية في الدول التي لا تعتبر ملاذات ضريبية .وينعكس ذلك في مضمونه على هيئة خسائر مالية للدولة المصرية في شكل ضرائب كان يمكن تحصيلها .وجاءت جزر كايمان في المركز الثالث على قائمة أكبر الدول المستثمرة في مصر على مدار 43 عاما برأس مال بلغ ستة مليارات دولار، أما جزر فرجن البريطانية فجاءت في المركز الحادي عشر برأسمال بلغ 2.7 مليار دولار.

وأحد المستفيدين الرئيسيين من الشركات المسجلة في ملاذات ضريبية هو رجل الأعمال المصري المعروف حسين سالم الذي يمتلك حصة في شركة (شرق المتوسط)، والتي كانت مسؤولة عن تصدير الغاز إلى إسرائيل والأردن وأسبانيا، عبر شركة أخرى مسجلة في جزر فيرجن البريطانية والتي بدورها مملوكة لشركة أخرى مسجلة في بنما وامتلك حسين سالم أسهما في 18 شركة مصرية عبر صندوق استثمار مسجل في جزر كايمان تحت اسم ((صندوق مصر)) بحصة بلغت 3 مليون دولار.

المنازعات الاستثمارية بموجب معاهدات الاستثمار الثنائية في مصر

وعلى مدار العقود القليلة الماضية تزايدت مشاركة الدول العربية في معاهدات الاستثمار الثنائية لهدف رئيسي هو اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي .وتحتل مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية والخامسة عالميا في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة مع الدول المختلفة، والتي تصل حاليا إلى مائة معاهدة . وعلى الرغم من تسويق هذه المعاهدات على أنها أداة للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، فإن تجارب الدول الأخرى تظهر أن هذه المعاهدات تستحضر تهديدا كبرا للعملية الديمقراطية وعلى سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وتكون المعاهدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب بمثابة مظلة قانونية للحماية غير المشروطة، دون ربط شروط الحماية بأى مسؤولية من جانب المستثمر.

وطبقا لحسابات حديثة قام بها مركز البحوث المتعلقة بالـشركات المتعـددة الجنسـيات، فإن «28 دولة نامية تفقد على الأقل 771 مليون يورو سنويا من دخلها الضريبي عن الفوائد ومدفوعات أرباح الأسهم الموزعة نتيجة للمعاهدات الضريبية الهولندية فقط.

وعادة ما يتم التساؤل عن الآثار على الفقر والتنمية عند التعامل مع الـشركات متعددة الجنسيات. فمع السماح بتجنب الشركات للضرائب عن طريق زيادة التدفقات المالية إلى الخارج مقارنة بالتدفقات إلى الداخل التي تأتي في هيئة قروض أو مساعدات التنمية، أصبحت مهمة مكافحة الفقر في منتهى الصعوبة على الحكومات التي تفقد العديد من الموارد، ويعزز من هروب الموارد العديد من الممارسات المختلفة مثل التهرب الضريبي والتلاعب في الحسابات المصرفية الخارجية وفي أسعار التجارة وممارسات التجنب الضريبي استنادا لثغرات قانونية.

مما يؤدي في النهاية إلى التأثير على مسار حقوق الإنسان وتوفر الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمياه والمأوى. «وبمعنى آخر، مكن للانتهاك الضريبي أن يصل إلى درجة السرقات الكبرى التي تحرم الحكومات والمؤسسات من قدرتها على توفير حقوق الإنسان بشكل فعال».

وبينما يتعين على المستثمر المصري الالتزام بالقوانين القضائية المصرية، يمكن للمستثمر الأجنبي بكل بساطة اختيار تخطي المحاكم المحلية واللجوء لآليات فض النزاعات بين المستثمر والدولة، والتي تحكم بناء على شروط معاهدات الاستثمار الثنائية، وهذا ما يمكن ملاحظته في حالة رجل الأعمال المصري سياج الذي قاضى مصر عبر التحكيم الدولي بناء على جنسيته الإيطالية وتلقى أكثر من 400 مليون جنيه مصري من الحكومة المصرية. وحسب رئيس هيئة قضايا الدولة، فإن القيمة الإجمالية للتعويض التي يطلبها المستثمرون الذين يقاضون مصر في قضايا دولية يبلغ حوالي 100 مليار جنيه".

وفيما يلي بعض أهم القضايا التي بدأها مستثمرون أجانب ضد مصر في لجان التحكيم الدولية، استنادا لمعاهدات الاستثمار الثنائية:

في دعوى منفصلة تتعلق بصادرات الغاز الطبيعي، قدمت شركة غاز شرق المتوسط شكوى ضد مصر لغرفة التجارة الدولية مطالبة بالحصول على تعويض قدره 8 مليار دولار أمريكي بعد فسخها المفاجئ لصفقتها مع إسرائيل لإمدادها بالغاز الطبيعي والتي مثلت 40 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

وقد بددت الصفقة الفاسدة كليا بين مصر وإسرائيل لتصدير الغاز الطبيعي، موارد مصر من الغاز الطبيعي الذي كان يباع بأسعار أقل بكثير من قيمته السوقية. وفي قضية ضد سامح فهمي وزير البترول في عهد مبارك الذي وقعت الصفقة في عهده، ادعت النيابة العامة أن الاتفاق تسبب في خسارة مصر إيرادات تبلغ أكثر من ٧١٤ مليون دولار.

وتتوزع ملكية شركة غاز شرق المتوسط بين مستثمرين أمريكين وشركات إسرائيلية وشركة بترول تايلاندية وشركة البترول الحكومية المصرية وعدد من المساهمين الدولين. وقد قاضت مصر شركة أمبال- إسرائيل الأمريكية، التي تمتلك حصة 12.5 % في شركة غاز شرق المتوسط، أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والولايات المتحدة على أساس نزع الملكية غير القانوني بعد إلغاء شركة غاز شرق المتوسط لتعاقدها مع إسرائيل .وأعلنت شركة غاز شرق المتوسط أن مساهميها الدولين يمكنهم المطالبة بالتعويض المالي الذي يقد يصل إلى 8 مليار دولار أمريكي.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غاية ام وسيلة

قوانن الاستثمار قائمة على إمكانات اقتصادية تفرض أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يكفي وحده لتحقيق تنمية حقيقية . وكان التركيز الأساسي على الاستثمار الموجه نحو تقييم الموارد الطبيعية، خاصة البترول، ويأتي بعده قطاع البناء يقوده التمويل الخليجي، ثم القطاع المالي عبر البنوك الأجنبية في مصر. وكان صنع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر متلقي وتابع بدرجة كبيرة، وغير قادر على صياغة سياسته التمكينية الخاصة، وهو ما أدى لكون الاستثمارات الأجنبية في مصر غير مؤثرة من ناحية التوظيف ومكافحة الفقر . وقدرت عدة دراسات أن تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في مصر يرتبط مباشرة بنوع الاستثمار.

وعلى سبيل المثال، يؤدي الاستثمار في الاستحواذات والاندماجات غالبا إلى زيادة البطالة لأن الشركة تقرر تسريح العاملين بسبب طبيعتها المعتمدة على التكنولوجيا، أو استبدال العاملين المحلين بعاملين أجانب . ولا تؤدي الاستثمارات الأجنبية التي تشري أصول موجودة بالفعل في أي دولة، كما يحدث على نطاق واسع في مصر، إلى إضافة أصول اقتصادية، بل مجرد تدفقات مالية إلى الداخل قد لا تستخدم لشراء أصول جديدة، ولكن تستخدم غالبا لتغطية العجز الاقتصادي والمالي عبر العائدات المتحصلة من هذا النشاط . وأتت مصر عام 2012 في المركز الأول بين الدول العربية في صفقات الاندماج والاستحواذ، وكانت أكبر صفقة هي استحواذ فرانس تليكوم

للاتصالات على 100 % من أسهم موبينيل بقيمة 2.96 مليار دولار . وتثير صفقات مثل هذه علامات استفهام حول قيمة العديد من أنواع الاستثمارات التي تشغل إطار الاستثمار المصري، والقيمة المضافة لهذه الاستثمارات فيما يخص التشغيل وانتقالات التكنولوجيا وإدخال صناعات جديدة وتوليد أرباح جديدة، خاصة عند مقارنة القيمة المضافة بجميع التنازلات التي تقدمها الدولة المصرية على هيئة امتيازات ضريبية ودعم، ولكن الأهم من ذلك تخلي مصر عن سلطتها وسيادتها في شؤون تخص العمالقة متعددي الجنسيات هؤلاء.

تحقيق التنمية وحقوق الإنسان عبر تجانس السياسات

التصريحات الحكومية الرسمية الحالية التي تتناول آفاق الاستثمار بشكل أساسي على جعل بيئة الاستثمار في مصر جذابة بشكل كاف للمستثمرين الأجانب كوسيلة لتوفر فرص العمل والحد من الفقر .وعلى الرغم من كون الأهداف التي تدفع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر منطقية للغاية، تظل الرؤية والسياسات غير متجانسة وتفشل دائما في التجاوب مع هذه الأهداف والتعامل معها . وتحتاج مصر بصفتها دولة نامية إلى الاستثمار كوسيلة للمساعدة في بناء اقتصادها، وجانب كبر من ذلك ينعكس من خال قدرة مصر على بناء اقتصادها الوطني.

كان من المفرض أن يتطلب ذلك بدوره سياسات موجهة نحو دعم المستثمرين الوطنين، خاصة الاستثمارات متوسطة الحجم، وسياسات موجهة لتشجيع الإنتاج والتوجه نحو التصنيع .ولكن مصصر فتحت أسواقها مبكرا للمنافسة الدولية،

وقامت عمليا بالتخلي عن مستثمريها وشركاتها الوطنية لصالح الشركات متعددةالجنسيات .والأكبر من ذلك أن مصر مستمرة في إضاعة فرص استغلال الشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لنقل التكنولوجيا والخبرة والدراية . ورغم وضع الكثيرمن الدول، من ضمنها الصين وماليزيا، لقواعد تضمن انتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى عمالها الوطنين، لا يوجد في مصر إلزام على الشركات متعددة الجنسيات لنقل المعرفة أو مشاركة التطورات التكنولوجية،

وأدت السياسات التي تعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا نهائيا إلى جذب المستثمرين غير المناسبين لمصر، ووجهت الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات إلى طرق غير مفيدة، وهي طرق تؤدي في النهاية إلى تفضيل مصالح الرأسماليين الأجانب على حساب مصالح الناس للأسف في أغلب الأحوال.

ومن منطلق هذه الرؤية، أصبحت مصر أكبر موقع على معاهدات الاستثمار الثنائية بين العرب على الرغم من توفر أدلة قوية حاليا على كون ضرر هذه المعاهدات أكبر من نفعها، مما أدى بالكثير من الدول وآخرها الهند إلى مراجعة معاهداتها، خاصة عبر إعادة التفاوض بخصوص بنود حماية المستثمرين.

ويأتي ذلك بينما تستمر معاناة مصر من عدد كبير من قضايا تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة تكلف مصر ملايين الدولارات كل عام.

والحل يكمن في اعادة النظر في بنود المعاهدات واجراء اصلاح تشريعي لحماية حقوق مواطنيها ومساءلة المستثمرين الاجانب عن انتهاكات حقوق الانسان والتهرب الضريبي وذلك لتجنب اهدار الاموال العامة.

تعليقي علي البحث

الاستثمار والانتاج والادخار كلها ضمن النظام الاقتصادي للدولة، والمفروض اننا دولة مسلمة فيجب علينا تاسيس نظام مرجعه الشريعة المتضمنه في المعاملات المالية والكسب والتجارة وكل ما تحدث عنه فقهاء المسلمين في هذا الفرع.

ففي ظل النظام العالمي المهيمن القائم علي الربا والاحتكار والانتاج المتزايد لكل شئ مفيد او غير مفيد، نحن كمسلمين نحتاج لمواجهة هذه الهيمنة وهدمها للخروج من احشاء هذا النظام الفاسد.

المراكز الحقوقية بتظهر الفساد والانتهاكات ولكن مشكلتها انها بتتعامل من منطلق التغيير السلمي واللجوء للمحاكم ، والقضية قضية صراع مع الجاهلية بعدم تحكيمها شريعة الله في حياتنا واموالنا كما قال قوم شعيب **((قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ))**

في مصر والدول النامية عموما الانسان لا قيمة له فيتم انشاء المصانع المؤثرة علي البيئة والصحة بدل اقامتها في الغرب.

اما نظرتنا كما قال سيد قطب رحمه الله : ان الإنسان مستخلف في هذه الأرض وله الحق في عمارتها وفق منهج الله ، وأن لا يعلو شئ في هذه الارض علي الانسان

وأن لا تهدر قيمته الإنسانية لينشىء قمراً صناعياً أو ليضاعف الإنتاج المادي . . . فهو سيد الأقمار الصناعية وسيد الإنتاج المادي.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والتسليم.